

إذا الشعب يوماً أراد  
الحياة  
فلا بدّ أن يستجيبه القدر

# الإرادة



نشرية سياسية إخبارية جامعة

ماي 2007

العدد الأول

المدير المسؤول: محمد جمور

البريد الإلكتروني : alirada@hezbollah.org الموقع : www.hezbollah.org

في هذا العدد

عيد الشغل والذكرى الثانية للإعلان عن  
تأسيس حزب العمل الوطني الديمقراطي

حزب العمل يشارك في ندوة دولية حول  
مناهضة الإمبريالية ودعم مقاومة الشعوب

لماذا أضرب المدرّسون في الأساسي  
و الثانوي و العاليي

قراءة أولية في إضراب قطاع التعليم

تنقيح مجلة الشغل : تمخض الجبل فولد فأرا

الحق في محاكمة عادلة لا يزال مطلباً للإنجاز

العراق، سنة رابعة احتلال

قمة الرياض والدور السعودي

أمريكا الجنوبية المتمردة

الافتتاحية

قراءنا الأعزاء، نضع بين أيديكم اليوم العدد الأول من جريدة  
"الإرادة" لسان حال حزب العمل الوطني الديمقراطي.

ونحن مضطرون للصدور في ظروف صعبة، في ظلّ حرماننا من  
حقنا المشروع في العمل وفي التعريف بوجهة نظرنا رغم استيفائنا  
لكل الجوانب القانونية المطلوبة.

ولكن هذا الوضع لن يحول بيننا وبينكم، إننا عازمون على  
ممارسة حقنا في العمل السياسي القانوني والعلني، ومتطلعون  
لنعاطف بنات شعبنا وأبنائه معنا، وهم الذين لم يتخلفوا على  
امتداد السنتين الماضيتين عن إسناد الحزب والدفاع عن حقّه في  
التواجد والتعبير.

نحن نريد بالإقدام على هذه الخطوة المضي قدما على درب  
الديمقراطية الحقيقية والتعددية الفعلية، نريد أن يطّلع المواطنون  
على آرائنا وبرامجنا ومواقفنا السياسية ويقارنوا بينها وبين غيرها  
ويحكموا لها أو عليها.

إننا نتطلع إلى خدمة وطننا بما نستطيع والدفاع عن حريته  
وسيادته في مواجهة نوازع الهيمنة والغطرسة الاستعمارية  
البيغضة و ميولات الاستبداد والتفرد بالرأي وأخطار المشاريع  
الظلامية التي تقود إلى مزيد التقهقر والتخلف، نريد أن نبني  
معكم وطناً حراً منيعاً ونحقق نماء الثروة المادية وتوزيعاً عادلاً  
ينصف كل العاملين على إنتاج هذه الثروة والكادحين في سبيل  
توفيرها. وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات لكل بناته  
وأبنائه.

وهذا المشروع يتطلب تضافر جهود كل أبناء تونس من ذوي  
التوجهات الوطنية والديمقراطية والتقدمية وهو المشروع الذي  
نذرت "الإرادة" نفسها للإسهام في تحقيقه.

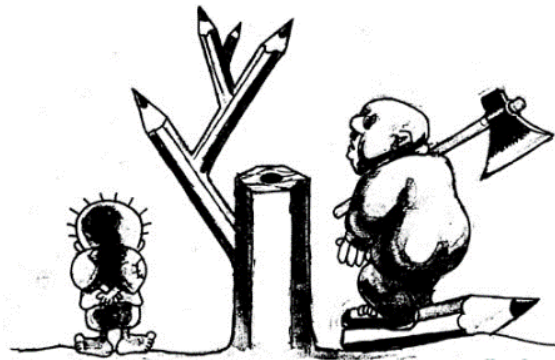
**5-** يذكر الحزب بمساندته لمطلب المساواة التامة بين الجنسين ورفضه لكل محاولات الإرتداد أو توظيف العقيدة الدينية في العمل السياسي ورفضه للتحالفات غير المبدئية وغير المتكافئة التي تؤدي إلى أضعاف التيار العقلاني.

**6-** كما يذكر بانخراطه الكامل في الدفاع عن القضايا الوطنية وفي مساندة المقاومة في العراق والنضال التحرري في فلسطين والتصدي لمحاولات التطبيع مع الصهيونية ولمخططات الإمبرالية الأمريكية وفي مقدمتها مشروع الشرق الأوسط الكبير الرامي لإستدراج النخب العربية وتوظيف ما يسمى بالإسلام السياسي المعتدل وإستعمال الفصائل الإرهابية لتفكيك المجتمع وتحويل وجهة الصراع الوطني والإجتماعي بما يضمن مصالحها الهيمنية.

وفي هذا المضمار يسعى الحزب لإحياء الدور الرائد لليسار العربي المعبر عن مصالح الطبقة العاملة وعن إستقلاليتها الفكرية والسياسية إزاء مختلف التعبيرات الرجعية بما فيها التعبيرات المقنعة بقناع ديني والتي تمثل قواعد إحتيائية للسيطرة الإمبرالية وللتوجهات النيوليبرالية .

**7-** كما يعرب عن مسانده لنضالات العمال والقوى التقدمية ضد العولمة الليبرالية ولنضالات الشعوب والأمم المضطهدة عبر مختلف قارات العالم ويثمن إنتصاراتها في العديد من الأقطار وخاصة في أمريكا اللاتينية .

إنّ حزب العمل الوطني الديمقراطي ، من موقع مسؤوليته ومن تشبته بقواعد النضال الديمقراطي يعرب عن إستعداده للعمل على تكريس هذه الثوابت وتحقيق هذه المطالب بالإعتماد على القوى الذاتية لبنات وأبناء شعبنا بالعمل المشترك مع قوى اليسار وكافة القوى التقدمية والوطنية والديمقراطية والعقلانية النيرة .



## عيد الشغل والذكرى الثانية للإعلان عن تأسيس حزب العمل الوطني الديمقراطي

نحيي اليوم مع كافة عمال العالم العيد العالمي للشغل ونحن نتوجه في هذه المناسبة بالتحية لكل العمال نساءً أو رجالاً من تونس وفي وطننا العربي والعالم وهي مناسبة للوقوف على دورهم الأساسي في إنتاج الخيرات وعلى نضالاتهم للحصول على نصيب عادل من الثروة التي ينتجونها وعلى تطلعاتهم إلى مجتمع تسوده العدالة الإجتماعية والمساواة.

وتقترن هذه الذكرى بالذكرى الثانية للإعلان عن تأسيس حزب العمل الوطني الديمقراطي وفي هذه المناسبة فإننا نقدر الخطوات التي خطاها حزينا والجهود التي بذلها وبذلها كل الملتفون حوله وكافة أنصاره وأصدقائه نساء ، رجالاً ، شبابا وكهولا في الداخل والخارج والذين قدموا كل ما لديهم من طاقات للخروج بهذا المشروع الوطني إلى أرض الواقع وتكريس الأفكار التقدمية والخط الوطني الديمقراطي والتوجهات العقلانية النيرة.

وبعد مرور سنتين على ذلك الحدث فإننا نؤكد على ما يلي :

**1-** إنّ حزبنا متشبث بحقه في العمل القانوني ومقرّ العزم على مواصلة السعي للحصول على كل حقوقه التي لا يزال محروما منها .

**2-** يدعو الحزب إلى إتخاذ إجراءات إنفراجية عاجلة منها اطلاق الحريات العامة والفردية والإعتراف بالأحزاب والجمعيات المدنية ورفع التضييقات عن النشاط السياسي والجمعياتي المدني وتحرير الإعلام وسنّ قانون العفو العام إذ أنّ استمرار الأوضاع على حالها يعرض البلاد إلى هزات خطيرة كالتي هزت الضاحية الجنوبية أو كالتي تهزّ البلدان المجاورة الشقيقة أو إلى غير ذلك من الأخطار.

**3-** يعتبر الحزب أن المطالب الإجتماعية المتعلقة بتحسين الأجور وظروف العمل والمرافق الإجتماعية هي مطالب مشروعة ومعقولة يمكن الإستجابة لها وذلك حتى لا تتفاقم الفوارق الطبقيّة التي بلغت حدا قياسيا.

**4-** يدعو الحزب لفتح ملفّ الشباب ولوضعه في مقدّمة الأولويات لتحسينه من إغراءات دعاة السلفية الجهادية وما يسمى بالإسلام السياسي المعتدل اللذين توظفهما إدارة جورج بوش الإمبرالية ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير ، ولتحسينه أيضا من إغراءات تجار الهجرة السريّة والمخدرات ولفتح آفاق الدراسة والتشغيل أمامه والمساهمة في الدورة الإقتصادية والثقافية والإبداعية.

## حياة الحزب

### حزب العمل يشارك في ندوة دولية حول مناهضة الإمبريالية ودعم مقاومة الشعوب

بدعوة من الرفاق في حزب " النهج الديمقراطي" بالمغرب ، شارك حزب العمل الوطني الديمقراطي في الندوة المذكورة التي التأمّت يومي 30 و31 مارس 2007 بالدار البيضاء وصدر في ختام هذه التظاهرة بيان (إعلان بالدار البيضاء) وقعه ممثلون عن " النهج الديمقراطي" والجهة الشعبية لتحرير فلسطين وحزب العمال الشيوعي التونسي وجمعية العمل الوطني الديمقراطي البحرينية واليسار الموحد بالاندلس (اسبانيا) والرفيق محمد جمور عن حزبنا والمفكر الماركسي الفلسطيني سلامة كلبية.

وأقيمت خلال اليومين عدة مداخلات حول المواضيع التالية:

- راهنية الماركسية اللينينية.
- الإمبريالية اليوم.
- وضع المقاومة في فلسطين والعراق.
- تجربة أمريكا اللاتينية في مقاومة النيوليبرالية.
- التجربة الديمقراطية في المغرب.
- دور اليسار العربي في مناهضة الإمبريالية

وفي مداخلة حول موضوع "وحدة اليسار المغاربي في مواجهة الليبرالية المتوحشة" استعرض الرفيق محمد جمور عضو الهيئة التأسيسية لحزب العمل الوطني الديمقراطي مختلف البرامج والمشاريع الإمبريالية التي تستهدف بلدان المغرب الكبير الأوروبية منها (مسلسل برشلونة - اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي من جهة وتونس والمغرب والجزائر - سياسة الجوار الجديد الأوروبية - المبادرة الأوربية 5+5 - المبادرة الفرنسية الأخيرة التي أطلقها اليمين الفرنسي بقيادة ساركوزي والمسماة الإتحاد المتوسطي) والأمريكية ( مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط ، ومشروع الشرق الأوسط الكبير واتفاقية التبادل الحر الأمريكية المغربية) ومبادرات الحلف الأطلسي (الحوار المتوسطي المقرر قمة براغ عام 1994 قمة اسطمبول جوان 2004 إلخ .....)

وبيّن الرفيق أن مختلف هذه المشاريع والبرامج الإمبريالية المتعددة الأطراف أو الثنائية تعكس ما يلي:

- (1) إن اهتمام الدوائر الإمبريالية مجموعات كانت أو دولا بالمنطقة ناتج عن موقع المغرب العربي الاستراتيجي الجيوسياسي وللموارد والخيرات الطبيعية التي تزخر بها والتي تستهوي أطماع الإمبرياليين (غاز، بترول، حديد، أوراينوم إلخ.....) ونظرا كذلك لأنه سوق استهلاكية هامة للبضائع و استثمار الراسميل الإمبريالية.
- (2) إن المنطقة تشهد صراعا محموميا بين مختلف الإمبرياليات للهيمنة عليها اقتصاديا وسياسيا وعسكريا رغم الوحدة الظاهرية لتلك البلدان والدولتان الأكثر اهتماما بالمنطقة والاكثر تنافسا عليها هما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.
- (3) إن الولايات المتحدة تسعى عبر برامجها متعدّدة الجوانب إلى اضعاف النفوذ الأوروبي في المنطقة وتدعيم مصالحها الاقتصادية وخاصة نفوذها السياسي والعسكري وذلك بدعم الأنظمة القائمة من جهة وإقامة روابط وثيقة مع أطراف سياسية معارضة ذات اتجاه ليبرالي ومع ما يسمى الإسلام السياسي المعتدل من جهة ثانية. وهي تعمل على تقديم الإسلام السياسي كصمام أمان أمام الجماعات الإسلامية " الجهادية" المسلحة وتحت الأنظمة القائمة على الاعتراف به إن لم يتم ذلك أو تشريكه في الحكم حيث لا يشارك.
- (4) إن الولايات المتحدة الأمريكية وبقية البلدان الإمبريالية تجرّ دول المنطقة إلى المشاركة في المناورات العسكرية الثنائية والمتعددة الأطراف (في إطار الحلف الأطلسي) تحت غطاء تأهيل قواتها المسلحة ومقاومة الإرهاب والهجرة السرية وذلك بالإشتراك مع القوات الصهيونية وهي تسعى كذلك إلى إقامة قواعد عسكرية عدوانية دائمة بدول المغرب الكبير من الأطلسي إلى المتوسط. وأشار إلى أن الولايات المتحدة تسعى جاهدة إلى إقناع دول المنطقة باحتضان مقرّ القيادة العسكرية لكامل إفريقيا التي قررت إحداثها أخيرا.
- (5) إن الدول الإمبريالية تجرّ دول المنطقة وخاصة الجزائر والمغرب إلى سياسة تسلح جنونية مما يؤدي إلى إهدار أموال ضخمة في أطنان من الخردة لا يهدف امتلاكها تحرير سبتة ومليلة ولا تحرير فلسطين أو العراق بل إن إمتلاك تلك الأسلحة لا يرضي إلا البيروقراطيات العسكرية في كافة بلدان المنطقة ويدعم نفوذها السياسي المتزايد كما يلبي مصالح تجار الأسلحة من الإمبرياليين. كل ذلك على حساب حاجيات المواطنين الأساسية. فالجزائر مثلا انفقت ما يقارب 35 مليار دولار في السنتين الأخيرتين في شراء الأسلحة وهو مبلغ يكفي لبناء العديد من المدارس والكلّيات والمستشفيات والطرق وتوفير الماء الصالح للشرب إلخ.. أما المغرب فإنّه سارع في إبرام اتفاق التبادل الحرّ مع الولايات المتحدة الأمريكية وبنوي احتضان قاعدة

مهام اليسار بعد أن تأكد عجز الأنظمة القائمة على تحقيقها.

وشدد الرفيق جمور على ضرورة وحدة اليسار المغربي على مستوى كل قطر وعلى مستوى كامل المغرب الكبير على أساس مرجعية فكرية واضحة تستند إلى الفكر الاشتراكي العلمي وبرنامج سياسي يستجيب للمرحلة ويناهض بشدة الإمبريالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة والصهيونية وعملاهما الطبقين ويفرض إقامة القواعد العسكرية في بلدان المغرب الكبير و كل تطبيع مع الكيان الصهيوني ويساند المقاومة في العراق ولبنان ويناهض الاستبداد السياسي القائم في البلدان المغاربية والحركات السياسية التي توظف الإسلام في العمل السياسي وتهدف إلى إقامة الدولة الدينية ولا تقرّ بالمساواة الفعلية بين الجنسين. وأكد في النهاية أنّ وحدة اليسار الفكرية السياسية والتنظيمية لن تتحقق إلا من خلال النضال الميداني المشترك بين مكونات هذا اليسار وبروح وحدوية عالية تتجاوز العقليات السكتارية والهدامة والتخريبية للقوى التقدمية.

عسكرية أمريكية لقوات المارينز في طانطان لكسب مساندة هذه الدولة لموقفه من قضية الصحراء الغربية. (6) إنّ اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم تحقق الرفاه الموعود به لمواطني المغرب العربي ولا النمو والتقدم لأقطاره ولم تساهم في بناء دولة القانون والمؤسسات بالجزائر والمغرب وتونس إنّ تلك الاتفاقيات خربت النسيج الصناعي خاصة في المغرب وتونس وأضرّت بالفلاحة والصناعات الغذائية الفلاحية المحلية وربطت إقتصاديات بلدان المغرب الكبير أكثر فأكثر بعجلة الإقتصاد الإمبريالي الأوروبي ورمت بألاف الأجراء للبطالة وتسببت في تفاقم عجز الميزان التجاري وميزان الدفعات لتونس والمغرب بالخصوص. كما قلّصت الموارد الجبائية للدول بحكم تفكيك الإجراءات والأداءات الجمركية مما ترتب عنه أولا إقبال دافعي الضرائب المحليين وخاصة الأجراء منهم بمزيد من الضرائب المباشرة وغير المباشرة و ثانيا لجوء متزايد للتدائين الخارجي والداخلي من طرف الدول لسد عجز الميزانية وثالثا تدني الخدمات الاجتماعية الأساسية كماً وكيفا.

(7) إنّ تطبيق المشاريع الإمبريالية أدى إلى دعم طبقة الكومرادرور في بلدان المغرب العربي بوافدين جدد قريبين من الدوائر الحاكمة والمنقذة والبيرقراطيات العسكرية والأمنية، كدسوا ثروات طائلة خاصة عبر عمليات خصخصة المؤسسات العمومية والتسهيلات البنكية غير المحدودة، وتدعم نفوذ هؤلاء الكومرادرور الجدد بتدخلهم في الشأن السياسي العام وارتبطاتهم المتعددة بأجهزة القرار السياسي والأجهزة السيادية، وتم كل هذا برضاء تام من الدول الإمبريالية التي لم تنفك تساند جميع الأنظمة في جلّ سياساتها.

(8) إنّ الأنظمة المغاربية لم تفاوض أي طرف إمبريالي ككتلة منحدرة تجمعها اتفاقية إتحاد المغرب العربي الكبير ، بل كان كل واحد منها و لايزال يتقدم لهذه الكتلة الإمبريالية أو تلك بمفرده و كانت الأنظمة تتسابق فيما بينها للظفر بشهادة أنجب تلميذ لدى الدول الإمبريالية.

ولاحظ الرفيق محمد جمور أنّ الدوائر الإمبريالية هي التي أصبحت أكثر حرصا من الأنظمة القائمة على إقامة سوق مغاربية موحدة تضم 90 مليون مستهلك وذلك ضمانا لمردودية استثماراتها وترويج بضائعها وخلص إلى القول بأن النضال ضدّ الإمبريالية هي مسؤولية اليسار المغربي بالدرجة الأولى لأنه يمثل الطبقات الشعبية الأكثر تضررا من النيوليبرالية و في مقدمتها الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء ، كما أكد أنّ وحدة المغرب الكبير أصبحت من

#### ضيق ذات اليد يهدد وجود الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات

تمرّ الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات بصعوبات مالية جدية قد تجبرها على غلق مقرها وإحالة عدد من العضوات الناشطات العاملات بها على البطالة .

فهذه الجمعية النسوية المستقلة التي ما انفكت تدافع عن قضايا النسوة ومساواتهن التامة مع الرجال وعن الحريات العامة والقضايا العادلة عموما، لا تتلقى كما هو معلوم أي سند من المال العام والحال أنّ الجمعيات " الحكومية جدا " تتعم بالأموال العمومية بسخاء ما بعده سخاء.

هذا وعمدت السلطة إلى تجميد كل المعونات التي تتلقاها الجمعية من المؤسسات أو الجمعيات الأجنبية.

ولم تجب رئاسة الدولة على المكتوب الذي وجهته لها الهيئة المديرية للجمعية لتطالب برفع جميع التضيقات عليها وبحقها في التمتع بالتمويل من المال العام خاصة وأنها تشكل درعا ضد كل الأفكار الماوضوية الرجعية والتيارات التي تنادي بالتراجع في المكتسبات المجتمعية والحدائث التي حققتها نساؤنا.

وحزب العمل الوطني الديمقراطي إذ يعبر عن إنشغاله للوضع التي تعيشها الجمعية وأمله في ألا تؤول بها إلى التوقف التام عن النشاط وغلق المقر فإبه يؤكد تضامنه معها ومساندته لها ولغيرها من الجمعيات التي تتاضل من أجل الديمقراطية وتتمسك بالمكتسبات التي حققتها بلادنا مهما كان حجمها وتطالب بحقها في التمتع بالتمويل العمومي حتى لا تكون مجبرة على البحث عن مصادر تمويل أجنبية، كما يهيب بكل الأحزاب والجمعيات الديمقراطية وبالإتحاد العام التونسي للشغل والهيئات المهنية الحقوقية المستقلة بأن تقف سندا للجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات.

## لماذا أضرب المدرسون في الأساسي والثانوي والعالي

« إن الضحايا الأوائل لهذا الوضع التعليمي المتأزم هي الفئات الشعبية الأكثر هشاشة بل إن المدرسين هم أيضا ضحية هذا الوضع وذلك ليس لأنهم يعملون في ظروف تزداد سوءا بل لأن هوية المدرسين ذاتهم أصبحت ضعيفة و أكثر هشاشة فقد تقلصت هوية المدرس إلى تقني تعليم.

♦ إن وعي المربين بخطورة فرض مثل هذه السياسات التعليمية المملاة على أبناء الشعب و حرصا منهم على حماية حقوقهم المعنوية و المادية يواصلون التصدي إلى سياسة الإقصاء و التهميش و تحول التعليم إلى مجال استثمار يجعل منه تراكما لرأس المال الإنساني يلخص في عبارتي "كلفة و مرابيح".

♦ أن نضالات مدرسي التعليم الأساسي و الثانوي العالي ليست إلا دفاعا عن مطالبهم المشروعة المتمثلة في:

❖ الدفاع عن التعليم العمومي للجميع كحق اجتماعي لا يجوز التصرف فيه تعليم، ضمن و يمول من قبل الدولة و لا يجب أن يخضع لمنطق السوق و الخدمات.

❖ الدفاع عن المحافظة على البعد الأساسي الثقافي والإنساني للتربية القائم على حق الهوية الثقافية و الاختلاف الثقافي غير المحترم قبل العولمة و السائر نحو الإضمحلال بفعل العولمة.

❖ الدفاع عن التعليم كحق إنساني و ليس سلعة وهو حق في الجذور و في المستقبل و في الكونية و في الاختلاف الثقافي و في الأصالة الشخصية.

❖ الدفاع عن وجوبية التعليم و مجانيته في كل المستويات.

❖ الدفاع عن المساواة داخل المدرسة العمومية.

❖ الدفاع عن حق الشغل لكل المتخرجين من الجامعات و الكليات العمومية.

❖ الدفاع عن حق المدرسين في تشريكهم في بلورة المناهج و البرامج التعليمية من أجل تطويرها.

❖ الدفاع عن الحق النقابي في الاجتماعات و النضالات داخل المؤسسات التربوية.

❖ الدفاع عن حقهم في توزيع عادل للثروة الوطنية.

❖ رفض تحويل الليبرالية الجديدة للتربية إلى مجرد بضاعة تهدد الإنسان في كونيته الإنسانية و في الاختلاف الثقافي و في بنائه كذات .

إن موقف سلطة الإشراف الرافض للمطالب المشروعة للمربين يعكس سياسة الانغلاق و العجز

نقدت نقابات التعليم الأساسي و الثانوي و العالي إضرابا ناجحا احتجاجا على سياسية الانتقاء و التسوية و المماثلة التي تنتهجها سلطة الإشراف و دفاعا عن مطالبها المشروعة.

## - التعليم ضحية العولمة الليبرالية الجديدة :

إن السياسة التعليمية في تونس تعكس سعي سلطة الإشراف المتواصل للخضوع إلى إملاءات صندوق النقد الدولي و لرؤيته في و التربية و التي أصبحت مهيمنة على السياسة الدولية حول التعليم و ذلك بالتراجع عن اختيار أولوية المدرسة العمومية و مجانية التعليم عبر فرض سياسة تعليمية انتقائية تُخضع التعليم إلى ضرورات السوق الرأسمالية. إن هذه السياسة التعليمية التي تركز التمييز الطبقي، عبر إحداث مدارس إعدادية و معاهد ثانوية و مدارس عليا نموذجية للأغنياء، و مدارس تعليم للفقراء تحرمهم من حقهم المشروع في تحصيل تعليم عالي الجودة يضمن لهم اكتساب معارف و مهارات، فهذه المدارس المهمشة التي تفتقر إلى التمويل العمومي و التجهيزات الضرورية لا تولد سوى ظروف عمل متردية للمربين و مصنعا منتجا للبطالة و العنف و الانقطاع المبكر عن الدراسة و الفشل الدراسي و الضياع.

## - أزمة التعليم في تونس :

يقود الخضوع إلى سياسة إمبريالية العولمة إلى أزمة يعيشها قطاع التربية و التعليم بكافة مستوياته تتجلى مظاهرها في:

« تحويل التربية إلى سلعة يحكمها منطق السوق و يعني هذا أن الاستثمارات في التربية يجب أن تخضع لمتطلبات السوق.

« تبعية التعليم لمصالح رأس المال و موارده.

« اختزال التربية في المظاهر الاقتصادية و المهنية و التقليل من قيمتها الثقافية.

« تراجع وظيفة الدولة في التربية لأنها وظيفة غير مرغوب فيها، فالليبرالية الجديدة تقف ضد ثقافة الخدمات العمومية و تدعو إلى خصوصية التعليم.

## إن استتباعات هذه السياسة الليبرالية التعليمية هي :

1. أولا أصبح التعليم بمثابة مساعدة اجتماعية و ليس حقا إنسانيا.

2. تطور التعليم الخاص على حساب التعليم العمومي مما يولد ازدياد اللامساواة الاجتماعية في اكتساب المعرفة.

3. تراجع التعليم و ذلك لأن الشباب يتمدرسون في مؤسسات حسب الوضع الاقتصادي و الاجتماعي لأولياهم.

## قراءة أولية في إضراب قطاع التعليم

يوم 11 أفريل كان رجال التعليم على موعد جديد مع النضال في حركة احتجاجية شاملة من خلال الإضراب الذي نفذه تمسكا بحقهم في تحسين ظروفهم المادية التي تتدرج نحو التردّي وبحقهم في صون كرامتهم التي أهدرتها وزارة التربية من خلال التشكيك في وطنيتهم والتلميح لتحميلهم مسؤولية البطالة المتفشية في البلاد والديون التي تغرق فيها ومن خلال الاستهانة بقدرتهم على ردّ الفعل إزاء ما أبدته هذه الوزارة من ممانعة وتسويق ومغالطات مفضوحة. هذا الإضراب يحمل دلالات ذات أهمية في سياق الحركة النضالية النقابية في تونس توجب الوقوف عندها:

**1.** مثل الإضراب بالحجم الذي بلغه وبالتجمعات التي صاحبه ردا عمليا على تصلب الوزارة إزاء المطالب المشروعة للمربين وهو ردّ يقيم الدليل على التفاف القواعد الأستاذية حول نقاباتهم باعتبارها الممثل الوحيد لهم رغم محاولة السلطة ضربها من خلال تنشيط الشعب المهنية وبعث "جمعية المربين" التي تعد المدرسين بإجراءات مؤقتة وكذلك من خلال الاستعداد لبعث نقابات موازية في إطار خطة هذه السلطة لبعث اتحاد صوري لإضعاف الاتحاد العام التونسي للشغل وابتزازه. هذا الالتفاف والروح النضالية التي أبداهها المدرسون هما اللذان يشكلان السند المعنوي للنقابات للمضي قدما في النهج النضالي حتى تحقيق مكاسب فعلية للقواعد والارتقاء بتجربتها النضالية التي تمثل الرصيد الذي تواجه به كل المؤامرات.

**2.** يؤكد سلوك الوزارة تجاه المدرسين وفي طليعتهم النقابيون صورة من حالة الاستبداد القائمة في البلاد فمن المماثلة إلى الاقتراح الاستفزازي ( 30 دينارا في السنة) إلى الهجوم الإعلامي المنظم والذي قاده وزارة الداخلية إلى خلق الصوت النقابي داخل المؤسسات التربوية وخارجها إلى تنشيط المليشيات ولجان اليقظة التي اقتحمت بعض المؤسسات أحيانا وحتى التهديد بالاعتداء وبتشويه الوجه أحيانا أخرى إلى محاولة تأليب الأولياء والتلاميذ على المدرسين بتحميلهم كل مآسي البلاد.

**3.** ومن دلالات الإضراب بزخمه ثبات صحة التمشي النقابي في قطاع التعليم وهو ما يدحض الحملة الشعواء المنظمة التي قادتها المجموعة التي لا هم لها إلا رأس النقابة العامة للتعليم الثانوي فراحت تردد الأباطيل التي تصمّ الأذان وتشذ السكاكين للاجهاز على النقابة العامة لولا أن أحسن بعض أطرافها بخطورة تمسيهم فعدلوا عنه والتحقوا بالمسار العام ولم يبق منهم إلا البعض الذي تورط في سلوكات تخريبية يلتقي فيها موضوعيا مع السلطة.

إن ما أفرزه الإضراب من روح نضالية عالية لدى القواعد و وحدة لدى جل الأطراف النقابية يقتضي التقدم في المسار النضالي المدرس المفضي إلى نتائج ملموسة دون مزيدة مدمرة مستندة إلى حسابات ضيقة أو تخاذل مهلك.

عن معالجة حقيقية جذرية لقضايا المجتمع المدني عامة (الحريات السياسية، حقّ التعبير، حقّ التنظيم، حقّ العمل، حقّ التعليم، حقّ الصحة) و لقضايا التعليم خاصة (مشاريع "الإصلاح" الفوقية، القرارات الارتجالية المتعلقة بامتحانات السنة الرابعة أساسي، تنصيب مجالس المؤسسات، دعم المدارس الخاصة التي تركز تعليميا للأغنياء و آخر للفقراء).

إن مثل هذه السياسات لا يمكن أن تؤدي إلا إلى حالة من الاحتقان تعبر عن انسداد الأفق و تكشف عن فشل السلطة في الاستجابة للمطالب المشروعة لكل مكونات المجتمع المدني و تعبر عن أزمة سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و تربوية ناتجة عن انخراط السلطة في مشاريع العولمة و خضوعها لإملاءات سياسيات المؤسسات المالية الدولية.

إن حزب العمل الوطني الديمقراطي الذي يناضل من أجل تعليم عمومي و مجاني ذا بعد وطني و ديمقراطي و تقدّمي يحقق المساواة العادلة و الحرية و التقدّم لكل أبناء الشعب. يقف إلى جانب نضالات المربين من أجل الدفاع عن مطالبهم المشروعة و يدعو كل الوطنيين الديمقراطيين والتقدميين إلى مساندة الحركة النضالية للمربين و التصدي لسياسة الانتقاء في التعليم.

## عاشت نضالات المربين من أجل تعليم في مجتمع أكثر ديمقراطية و أكثر تساويا و أكثر عدالة

## إضراب المربين في ولاية منوبة

إستجابة لقراري الهيئتين الإداريتين القطاعيتين المنعقدتين يومي : 26 فيفري 2007 ( التعليم الثانوي ) و 10 مارس 2007 ( التعليم الأساسي ) نفذ المعلمون والأساتذة إضرابا حضوريا ناجحا بكافة المدارس الابتدائية والإعدادية والمعاهد ومدارس المهن بجهة منوبة كامل يوم الأربعاء 11 أفريل 2007، و قد تراوحت نسب نجاح الإضراب بالجهة بين 80 و 85 % في كل من التعليم الأساسي و التعليم الثانوي. و عبر المدرسون و المدرسات عن التفاهم حول هياكلهم النقابية و عن تمسكهم بمطالبهم المشروعة و المزمّنة.

إن نجاح الإضراب يؤكد عمق الحسّ النضالي لعموم المدرسين رغم الحملة اليائسة التي مارستها أطراف غير نقابية ممثلة في وزارة الإشراف و المنتميين إلى الحزب الحاكم و وسائل الإعلام الرسمية ذلك قصد إرباك المربين و إثنائهم عن النضال لتحقيق مطالبهم. و قد مثل يوم الإضراب فرصة لتكريس الحقّ النقابي و تفعيله داخل المؤسسات التربوية التي تحولت إلى منابر حرة للتعبير عن مشاغل المدرسين و همومهم و لتطرح وجهات النظر حول آفاق العمل النقابي في قطاعات التربية و التكوين.

## تنقيح مجلة الشغل : تمخّص الجبل فولد فأرا

وكذلك كل الديمقراطيين والتقدميين بحماية فعالة وملائمة لممثلي الأجراء ، مهما كان صنفهم ومهما كان قطاع نشاطهم وذلك بالتصديق على الإتفاقية عدد 135 سالفه الذكر هذا من جهة ، ومراجعة تشريع العمل لتنظيم هذه الحماية في القانون الوضعي التونسي .  
وبعد تلكا دام 34 عاما صادقت الدولة أخيرا ( في 2007/04/02 ) على تلك الإتفاقية وتمّ تنقيح مجلة الشغل بموجب القانون عدد 19 لسنة 2007 المؤرخ في 2007/04/02.

فهل طابق التنقيح روح ونص الإتفاقية عدد 135 وأخذ بعين الإعتبار مطالب وطموحات الشغاليين ؟ هذا ما سنتعرض إليه في التحليل التالي.

**I - حماية محدودة وغير مطابقة للإتفاقية الدولية**  
تبرز محدودية هذه الحماية من حيث الأشخاص المنتفعين بها ومن حيث الحالات التي توجب هذه الحماية ومن حيث آليات هذه الحماية وآثارها .

### 1- الأجراء المنتفعون بهذه الحماية

هم الممثلون النقابيون، و نواب العملة القارين والمناوبين في اللجان الإستشارية للمؤسسة ونواب العملة ومناوبيهم في المؤسسات التي ليس بها تلك اللجان. هذا ونلاحظ أنه لا يمكن تأسيس لجنة إستشارية إلا في المؤسسات الناشطة في القطاع الخاص التي تشغل 40 أجيورا قارا على الأقل ولا يمكن إنتخاب نائب العملة إلا في المؤسسات التي تشغل من 10 إلى 40 عاملا قارا .

وبما أن مجلة الشغل لا تطبق إلا على أجراء القطاع الخاص وبعض المؤسسات العمومية وبما أن أغلب التشغيل الهشّ وغير القار أصبح هو القاعدة في القطاع الخاص فإن نطاق "الحماية" التي جاء بها القانون الجديد محدود.

### 2- الحالات التي تستوجب الحماية

هي حالة طرد ممثل الأجراء دون غيرها من الإجراءات التي يمكن للمؤجر أن يتخذها سواء كان الطرد الذي يقرره المؤجر بسبب خطأ فادح ينسبه للأجير أو بسبب صعوبات إقتصادية أو فنية .  
لذا فإن العديد من الإجراءات التعسفية التي يمكن للمؤجر أن يتخذها ( كالإيقاف عن العمل لمدة معينة والنقطة والحط من الصنف المهني أو الرتبة الخ..... ) لا تستوجب "الحماية" التي جاء بها القانون .

بحكم أنهم يمثلون الأجراء ويدافعون عنهم لدى المؤجر يتعرّض نواب الأجراء من جميع الأصناف وخاصة النقابيون منهم إلى شتى أنواع مضايقات أرباب العمل وإجراءاتهم التعسفية تصل إلى حدّ حرمانهم من الحقّ في الشغل وذلك بفصلهم عن العمل.

لذا كان من الضروري إحاطة هؤلاء الممثلين بنوع من الحماية القانونية للحدّ من النفوذ الواسع الذي يمتنع به المؤجر في إنهاء العلاقة الشغلية بصورة أحادية الجانب ، وللحدّ كذلك من سلطته التأديبية.

ولقد أدى نضال الشغيلة في العالم ونقابات وأحزابها على المستوى العالمي بمنظمة العمل الدولية إلى تبني الإتفاقية عدد 135 في سنة 1973 ، وهي إتفاقية تقرّ بحقّ ممثلي الأجراء بما في ذلك الممثلون النقابيين بالتمتع بتسهيلات من قبل المؤجرين للقيام بمهامهم هذا من جهة وبحقهم في الحماية ضد شتى أنواع الإجراءات التي يتخذها ضدهم الأعراف بما في ذلك الطرد.

ولكن الإتفاقية الدولية لم تحدّد آليات هذه الحماية والنتائج المترتبة عن خرقها من طرف المؤجرين و أوكلت للقانون الوطني الخاص بكل بلد مصادق مهمة تنظيم تلك الحماية .

ورغم أنها سنّت في عام 1971 من طرف منظمة العمل الدولية أبت الدولة التونسية المصادقة عليها خلال أكثر من عقدين بقي خلالها الممثلون النقابيون مهما كان قطاع النشاط الذي ينتمون إليه ( وظيفة عمومية ، المؤسسات العمومية ، القطاع الخاص ) بدون حماية تذكر أما بقية أصناف ممثلي الأجراء فلم يحض منهم إلا نواب العملة وأعضاء اللجان الإستشارية للمؤسسات الخاضعة لمجلة الشغل بحماية ، وهي حماية محدودة جدا أقرها الفصان 166 و 167 م.ش

أما فيما يتعلق بالتسهيلات اللازمة المسندة لممثلي الأجراء لممارسة مهامهم التمثيلية فلقد رفضت السلطة إقرارها في الوظيفة العمومية وأغلب المنشآت العمومية فيما وقع إقرارها في المؤسسات التي تخضع لعلاقات الشغل فيها إلى أحكام مجلة الشغل.

وهكذا يمتاز التشريع التونسي بميزتين أساسيتين هما:

**1- التمييز بين ممثلي العملة في القطاع العام وممثلي العملة في القطاع الخاص.**

**2- التمييز بين النائب النقابي والنائب غير النقابي في القطاع الخاص.**

ولقد طالب الشغّالون والنقابيون من خلال جميع هياكل مركزيتهم النقابية الإتحاد العام التونسي للشغل

**3- محتوى الحماية**

أوجب الفصل 166 م.ش. على " كل مؤجر يعترزم طرد عضو قار أو منابو للجنة الإستشارية للمؤسسة أو نائب قار أو منابو للعملة أو ممثل نقابي ( عضو بالنقابة أو نائب نقابي ) في الحالات سالفة الذكر أن يعرض الأمر على اللجنة الإستشارية للمؤسسة إن كانت موجودة لأخذ رأيها كما يتعين عليه عرض المسألة على المدير العام لتفقدية الشغل والمصالحة ليبيدي رأيه في أجل لا يتجاوز 10 أيام من تاريخ تعهده على أن يكون ذلك الرأي معللا .

وهنا أيضا تبرز محدودية الحماية التي جاء بها القانون عدد 19 لعام 2007 فاللجنة الإستشارية للمؤسسة لا تتمتع إلا برأي إستشاري لا يلزم ولا يقيّد المؤجر وبالتالي فحتى إن رفضت طرد نائب الأجراء يحق للمؤجر أن يتخذ قرار الطرد. هذا ونلاحظ أن المدير العام لتفقدية الشغل مطالب بإعطاء رأيه فقط في الطرد المزمع اتخاذه من قبل المؤجر وليس التصريح بموافقته على الطرد .

**4- آثار عدم احترام آليات " الحماية "**

في صورة عدم احترام المؤجر للإجرائين المذكورين أنفا ( عدم أخذ رأي اللجنة الإستشارية للمؤسسة أو عدم عرض الأمر على المدير العام لتفقدية الشغل والمصالحة ) أو في صورة مخالفة رأي هذا المدير يعتبر الطرد تعسفيا و يترتب عن ذلك لممثل الأجراء حق المطالبة بالتعويض لا أكثر ولا أقل أي لا يترتب عنه أبدا بطلان قرار الطرد وحق ذلك الأجير في العود إلى سالف عمله .

يتأكد من قراءة نص القانون المنقح لمجلة الشغل أن السلطة التنفيذية وهي التي تقدمت بمشروع القانون المنقح لمجلة الشغل للسلطة التشريعية لم تكن ترغب أبدا ولا تحرص على ملاءمة القانون الوضعي مع الإتفاقية عدد 135 نصا وروحا فهل راعت مطالب النقابيين ؟

**II - قانون لا يرتقي لمطالب الشغيلة وطموحاتهم**

إن الشغلية في تونس ما إنفكت ولا تزال تطالب بحماية فعالة وشاملة لجميع أصناف ممثليها وخاصة النقابيين منهم ولقد سبق لها أن طالبت عبر هيكلها النقابية المختلفة بما يلي :

**1-** أن تنسحب الحماية على نواب العملة في جميع القطاعات بما في ذلك الوظيفة العمومية .

**2-** أن تشمل الحماية ليس فقط النواب المباشرين خلال مدة نيابتهم بل كذلك الأجراء الذين رشحوا أنفسهم كنواب نقابيين أو كممثلين للأجراء وكذلك النواب الذين انتهت مدتهم النيابة خلال العام الموالي لترشحهم أو لإنتهاء مهامهم.

**3-** أن تشمل الحماية كل القرارات ذات الصبغة التأديبية التي يتخذها المؤجر ضد ممثلي الأجراء والقرارات التي تتغير شرطا أساسيا من عقد الشغل .

**4-** أن يتحصل المؤجر على الموافقة الصريحة والكتابية والمسبقة لمنفقد الشغل على القرار الذي يعترزم المؤجر اتخاذه ضد ممثل الأجراء ، وفي صورة عدم سعيه للحصول على تلك الموافقة أو إتخاذه القرار رغم معارضة منفقد الشغل يقع التصريح ببطلان القرار .

**5-** أن يلتزم المؤجر بإرجاع نائب الأجراء أو الممثل النقابي إلى سالف عمله لما يصرح ببطلان القرار المتخذ من طرفه وتمكين ممثل الأجراء من كافة حقوقه ومستحقاته إلا إذا عبر المعني بالأمر عن عدم رغبته في الرجوع إلى عمله السابق .

**6-** تجريم رفض المؤجر إرجاع النائب النقابي إلى سالف عمله إذا ما أبطل قراره بإعتباره اعتراضا على ممارسة الحق النقابي أي إنتهاكا لحرية دستورية والحكم على المؤجر بالسجن والخطية أو بالإثنين معا عملا بأحكام الفصل 241 م.ش.

ولقد رفع النقابيون هذه المطالب وغيرها إلى السلطة التنفيذية وطالبوا منها الأخذ بها، لكن الطرف المقابل وكالعادة أمعن في إفراغ الحوار الإجتماعي من كل محتواه لأنه لم يأخذ بأية واحدة منها.

ولا نشك أن الشغيلة ستواصل نضالها من أجل فرض حماية جدية وفعلية لممثليها وستنتهي بفرض تلك الحماية عاجلا أم أجلا مثلما فرضت على الدولة التونسية التصديق على الإتفاقية 135.

**محاصرة متواصلة**

تواصل محاصرة مقرات فروع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان منذ شهر سبتمبر 2005 حيث تواصل تواجد قوات الأمن أمام هذه المقرات مانعين أيا كان من الولوج إليها.

## الحق في محاكمة عادلة لا يزال مطلباً للإنتاج

تلزم الفقرة الجديدة مأمور الضابطة العدلية (أعوان شرطة أو الحرس في أغلب الأحيان) بإعلام المشتبه به بأنه يحق له إنابة محام للحضور معه عند سماعه من قبل ذلك المأمور وللمضنون فيه إما أن ينيب عنه محامياً أو يعبر عن عدم رغبته في الإستعانة بمحام.

في الحالة الأولى يتصل مأمور الضابطة العدلية بالمحامي الواقع اختياره من قبل المشتبه به ويعلمه بموعد سماع هذا الأخير ويقع التنصيص على هذا الأمر بالمحضر وفي صورة عزوف المعني بالأمر عن تكليف محام أو في صورة ما إذا تخلف المحامي المعين من قبل المضنون فيه عن حضور موعد السماع يواصل الباحث سماع المضنون فيه.

هذه مجمل الإجراءات الثورية المتحدث عنها وهي لا تكفل حقوق المتهم وذلك للأسباب التالية:

**1** إن حق المضنون فيه في الاستعانة بمحام لدى مأمور الضابطة العدلية محصور في حالة صدور إنابة عدلية عن قاضي التحقيق أي في حالة خاصة وتزداد خصوصيتها عندما نعلم أن قاضي التحقيق لا يتدخل إلا في حالات محدودة وهي حالات الجنايات وبالتالي فإن حضور المحامي مع المشتبه بهم سيكون في حالات قليلة العدد في محاضر الشرطة أو الحرس ولدى باقي مأموري الضابطة العدلية.

**2** إن القانون لم يتعرض لحالة المضنون فيه الفقير الواقع تتبعه من أجل جنائية ولم يكن بوسعها تعيين محام لعسره والحال أن الفصل 69 يوجب تعيين تسخير محام له.

**3** يخشى أن يلجأ مأمورو الضابطة العدلية إلى "افناع" المشتبه به تحت الإكراه المادي أو المعنوي أو الإثنتين معا بأن يحجم عن تكليف محام أو لا يكلف المحامي الذي يختاره هو بنفسه حتى لا "يعكر وضعه" أو بإبهامه أنه سيفرج عنه إذ استجاب لرغبة الباحث.

**4** لا يضبط القانون كيفية إعلام المحام الواقع إختياره بموعد سماع المضنون فيه من قبل مأمور الضابطة العدلية مما سيشجع حتما هذا الأخير على استبعاد المحامي خاصة إذا كان من "غير المرضي عنهم" من قبل السلطة.

ومن الواضح أن القانون استبعد كل ما يترك أثراً كتابياً ثابتاً في الإعلام حتى لا يقوم حجة ضد مأمور الضابطة العدلية ويفتح باب المطالبة ببطلان الإجراءات.

كثير الحديث الأيام الأخيرة من طرف وسائل الاعلام الرسمية وتلك التي تدور في فلكها عن " دعم منظومة حقوق الإنسان في تونس وذلك عبر تنقيح الفصل 57 من مجلة الإجراءات الجزائية الذي تم بموجب القانون عدد 17 لسنة 2007 مؤرخ في 2007/03/22"

ويتمثل " الإجراءات الثوري " و" المكتسب الجديد" في منظومة حقوق الإنسان حسب ما جاء بالفقرة 2 جديدة من الفصل 57 فيما يلي:

إذا اقتضى تنفيذ الإنابة سماع المضنون فيه فعلى مأموري الضابطة العدلية إعلامه بأن له الحق في اختيار محام للحضور معه والتنصيص على ذلك بالمحضر فإذا اختار المضنون فيه محامياً يتم إعلامه فوراً من طرف مأمور الضابطة العدلية بموعد سماع منوبه والتنصيص على ذلك بالمحضر، وفي هذه الصورة لا يتم السماع إلا بحضور المحامي المعني الذي يمكنه الإطلاع على إجراءات البحث قبل ذلك ما لم يعدل المضنون فيه عن اختياره صراحة أو يتخلف المحامي عن الحضور بالموعد وينص على ذلك بالمحضر.

فهل دعم التنقيح المذكور حقوق الدفاع فعلاً؟ وهل ضمن حقوق المحامي بصورة جدية؟ قبل الاجابة عن هذين السؤالين يجب تقديم ملاحظتين أوليتين:

**أولاً:** إن الحالة المتحدث عنها هو أن يكون ذو الشبهة في حالة احتفاظ ويعهد قاضي التحقيق لمأمور الضابطة العدلية بسماعه بموجب إنابة عدلية . ومأمورو الضابطة العدلية المتحدث عنهم هم (1) وكلاء الجمهورية ومساعدوهم (2) وحكام النواحي (3) ومحافظوا الشرطة وضباطها ورؤساء مراكزها و(4) ضباط الحرس وضباط صف ورؤساء مراكز الحرس (5) العمدة (6) أعوان الإدارات الذين منحوا بمقتضى قوانين خاصة السلطة للبت في الجرائم أو التقرير فيها (7) حكام التحقيق.

وفي أغلب الأحيان يكون ذو الشبهة بين أيدي الصنفين 3 و4 من مأموري الضابطة العدلية السابق ذكرهم.

**ثانياً:** إن قاضي التحقيق لا يتعهد وجوباً إلا في الجنايات ونسبتها لا تتجاوز 10% من العدد الجملي للقضايا الجزائية.

## إيقافات

تفيد أوساط حقوقية مختلفة أن السلطات الأمنية أوقفت عشرات من الشباب بتهمة الانتماء إلى السلفية الجهادية وقد يكون البعض أوقف من طرف السلطات الأمنية المصرية ، بينما كان يستعد للإلتحاق بدارفور والأخر من قبل السلط السورية لما كان يتأهب للذهاب إلى العراق أو عند رجوعه وسلم إلى الأمن التونسي وأحيل الموقوفون على أنظار قضاة التحقيق بالمحكمة الابتدائية بتونس العاصمة أو على الدوائر الجنائية .

والإرادة وهي تذكر بحق هؤلاء الشباب في محاكمة تضمن فيها حقوق الدفاع تؤكد على ضرورة فتح حوار وطني جدي وعميق حول مستقبل شباب تونس وآليات تحصينه من الحلول المغشوشة مهما كان نوعها ( هجرة سرية أو الإلتحاق بالمجموعات السياسية ذات المشاريع الماضوية ، أو الإحتراق بالمخدرات الخ....) ويعيد له الأمل والثقة بالمستقبل ويقدم له الحلول الملائمة والجديّة والتي تنقذه من البطالة والتهميش والإقصاء وتخلق روح المبادرة والإبداع لديه وتحرّر عقله وطاقاته.

هذا في ما يتعلق بحقوق المتهم أما فيما يخص المحامي فإن تنقيح الفقرة الثانية من الفصل 57، إذا كتب له حضور سماع منوبه، جعل منه شاهد سماع فقط لا يحق له التدخل أو تدوين ملاحظات بالمحضر عن حالة منوبه الصحية أو حول ظروف سماعه من قبل الباحث المناب.

كما أن التنقيح وخلافا لمقتضيات الفصل 72 من مجلة الإجراءات الجزائية لم يوجب إعلام حضور المحامي بموعد الاستنطاق أربعة وعشرين ساعة على الأقل قبل استنطاق منوبه واستدعائه كما يجب.

والتنقيح وخلافا للفقرة الأخيرة من الفصل 72 من مجلة الإجراءات الجزائية لم يمنح المحامي أجل يوم كامل للإطلاع على إجراءات البحث حتى يتسنى له الإلمام بالملف ومحتوياته.

وأخيرا فإن الفقرة 2 الجديدة من الفصل 57 لم تعط للمحامي إمكانية تضمين ملاحظاته بخصوص هضم حقوق منوبه أو حقوقه هو نفسه كرفض الباحث المنتدب حضوره عند سماع منوبه ، أو عدم تمكنه من الإطلاع على الملف الخ.....

إن تنقيح الفصل 57 من مجلة الإجراءات الجزائية ينطبق عليه المثل القائل "تسمع جعجة ولا ترى طحينا" إذ أنه بعيد كل البعد عن ضمان الحق في محاكمة عادلة وصون حقوق الدفاع وهيبة المحاماة.

## بين القانون والسياسة

إنعقدت محكمة الإستئناف بتونس يوم 2004/07/10 برئاسة القاضي عبد العزيز الدهماني الذي سبق أن نظر في قضايا مختلفة ضد الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والهيئة الوطنية للمحامين ، للنظر في إعتراض الوكيل العام على ترسيم المناضل جلال الزغلامي على جدول المحامين، مخالفا بذلك قرار مجلس هيئة المحامين ، كانت الجلسة مخصصة لمرافعات لسان الدفاع عن جلال الزغلامي الذي رافع عنه الأساتذة فوزي بن مراد وعبد الرؤوف العيادي وعبادة الكافي والبشير الصيد ورفيقنا محمد جمور عضو الهيئة التأسيسية للحزب وعضو الهيئة الوطنية للمحامين .

بين لسان الدفاع أن القضية مفتعلة وتهدف إلى حرمان جلال الزغلامي من العمل ومحاولة تركيعه وتجويعه ، كما شدد المحامون على الخلل الشكلي لإستئناف الوكيل العام لدى محكمة إستئناف تونس مما يفرض الحكم برفض إستئنافه شكلا وسيقع التصريح بالحكم يوم 2007/04/24 .

## إشعار بضرورة إخلاء مقرّ

أعلم صاحب المحلّ المسوغ للحزب الديمقراطيّ التقدمي قيادة هذا الحزب بأنّه قرّر فسخ عقد التسويج بدعوى أن المحلّ معدّ لإصدار جريدة الموقف وأنّ الحزب أصبح ينشط في المقرّ علما وأنّ هذا الوضع مضى عليه أكثر من عشر سنوات. وتعبير الإرادة احتجاجها على هذه التضيقات ومساندتها لحرية نشاط الأحزاب المدنيّة.

## تهنئة

أنتخبت المناضلة الحقوقية عضوة الهيئة المديرة للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان السيدة سهير بلحسن يوم 24 أفريل رئيسة للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان إثر انعقاد مؤتمر المنظمة الـ36 في مدينة لشبونة، نهنئها على فوزها الذي يعتبر انتصارا شخصيا لها و للمرأة والحركة الحقوقية بصفة عامة.

## فلاحة وصناعات غذائية

**1- سجل الميزان التجاري التونسي في المواد الفلاحية والغذائية فائضا إيجابيا للسنة الثالثة على التوالي ( 2004-2005 )** وقد ارتفع هذا الفائض من 132,3 مليون دينار عام 2005 إلى 259,2 مليون دينار عام 2006 أي بنسبة 95,9% .

وبلغت قيمة الصادرات عام 2006 من تلك المواد 1580,5 م. د. فيما لم تتجاوز الواردات 1321,3 م. د. وهكذا بلغت نسبة تغطية الواردات مقارنة مع الصادرات 83,6% .

وسجل هذا الفائض رغم الصعوبات التي واجهها قطاع زيت الزيتون وتراجع الصادرات من القوارص. هذا ويشار إلى أنّ المادة الأولى تمثل 53% من مجموع الصادرات من المواد الفلاحية والغذائية تليها الأسماك (14%) والتمور (7%) . أما القوارص فلا تمثل إلا 1% من تلك الصادرات بعد أن كانت تمثل 3% عام 1998 وسجلت تراجعا هاما من حيث حجم الصادرات إذ انخفضت إلى 19311 طنا عام 2006 بعد أن كانت تبلغ 23477 طنا سنة 2001.

وتواجه القوارص التونسية منافسة قوية من قبل القوارص الإسبانية والمغربية والإيطالية وتلك المنتجة في فلسطين المحتلة . وتتناثر السوق الفرنسية بـ90% من صادرات تونس من القوارص.

**2- يحتل زيت الزيتون المرتبة الأولى من المواد الفلاحية والغذائية التي تصدرها تونس بـ53% من القيمة الجمالية للصادرات وتأتي تونس في المرتبة الرابعة عالميا لمصدري هذه المادة .**

وأهم البلدان المستوردة للزيت التونسي هي البلدان الأوروبية ثم تليها أمريكا فاليابان وتأتي إيطاليا وإسبانيا واليونان على رأس القائمة وهي بلدان منتجة لزيت الزيتون كذلك لكنّها تعتمد إلى مزج منتوجها بالزيت الزيتون التونسي الذي يمتاز على الزيت الأروبي بالجودة وهكذا يسوق الزيت التونسي في الأسواق العالمية تحت أسماء إيطالية وإسبانية ويونانية إذ لا يمثل الزيت المعلب الدال على المصدر التونسي إلا 1% فقط من مجموع الصادرات وهذا يثبت عجز " المبادرة الخاصة " والمؤسسات الخاصة التونسية ( وعددها من 8 إلى 10 ) حتى على القيام بعملية التسويق رغم أنها أصبحت هي الطرف الرئيسي في التصدير بعد أن ألغى إحتكار الديوان الوطني الزيت في التصدير ( وهو مؤسسة عمومية ) .

وقد ظهر للعيان عجز القطاع الخاص عن تصدير زيت الزيتون خلال الموسم الفلاحي 2005-2006 مما دعا بالبعث إلى المطالبة بتفعيل الديوان في التصدير ويتأكد من هذا أنّ القطاع الخاص لا يمتاز في شيء عن القطاع العام.

**3- أثبتت الإحصائيات الأخيرة أن عدد المؤسسات الصناعية الناشطة في قطاع المواد الغذائية يبلغ 5500 وحدة وهي تشغل 85000 شخصا وتساهم في 9% من الصادرات التونسية هذه الأرقام تؤكد أهمية وحيوية القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية في التشغيل وخلق الثروة .**

## طاقة

أفادت إحدى اليوميات التونسية أنّ الميزان التجاري للطاقة بتونس سجل خلال الثلاثة الأولى من هذا العام فائضا إيجابيا بـ54,5 مليون دينار إذ بلغت الصادرات التونسية من مواد الطاقة ( بترول وغاز طبيعي ) 659,2 مليون دينار فيما لم تتجاوز الواردات 604,7 مليون دينار. ويفسر هذا التحسن بارتفاع الصادرات وتراجع أسعار النفط عالميا إذ سجلت الصادرات خلال تلك الفترة ارتفاعا بـ40,3% في حين انخفضت الواردات بـ12,3% مقارنة مع الربع الأول من عام 2006 .

نترقب أن يساهم هذا الفائض في استجابة السلطة إلى المطالب المشروعة للمربين إذ نبيّن أنّ طلباتهم ليست تعجيزية مثلما روج في الأيام الأخيرة .

اكتشفت شركة بيونير متعددة الجنسيات بئرا بترولية في منطقة بنيل الشمالية، منتج هذه البئر سيتمثل في البترول بنسبة 70% والغاز الطبيعي بنسبة 30% .

## تشغيل

أفادت الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل أنه تم خلال عام 2006 خلق 65.000 مواطن شغل واستأثرت الصناعات المعملية ( وخاصة تلك التي تعمل في القطاعات المصدرة مثل الكهرباء والإلكترونيك والنسيج والجلد والملابس الجاهزة ) بـ46% من مواطن الشغل المحدثه يليها قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية ( 13% ) والأشغال العامة ( 8% ) والسياحة ( 8% ) ولم تساهم الإدارة إلا بنسبة 6% في خلق مواطن الشغل أما التجارة والنقل والمواصلات فإنهما ساهمتا على التوالي بـ4 و 2% .

## سياحة

## مردوية ضعيفة

أبرزت أرقام أوردتها صحيفة يومية تونسية تتعلق بسنة 2005 أن السائح الأجنبي لم ينفق في تونس إلا 323 دولارا أي أقل مما ينفقه السائح في مصر ( 831 دولارا ) أو في المغرب ( 790 دولارا ) علما وأن 6,37 مليونا من السواح زاروا تونس خلال تلك السنة مما مكن البلاد من مدخول يقدر بـ2,6 مليار دولار ، من هذا الرقم يمكن إستنتاج ما يلي :

- إن تونس تستقطب الشريحة " الفقيرة " من السياح الأجانب.

- إن انفاق السياح المتدني لا يتماشى وحجم الإستثمارات في السياحة ونوعية النزول الواقع إنجازها وبالتالي فإن مردودية قطاع السياحة محدودة .

وتطرح هذه الأرقام تساؤلات عديدة حول هذا القطاع هل يمكن للسياحة أن تكون قطاعا محوريا للإقتصاد الوطني وهو قطاع يتأثر كثيرا بتقلبات الأوضاع السياسية؟ هل أن نوعية السياح القادمين مرتبطة بنوعية الخدمات المقدمة من قبل النزول التونسية؟ أو لعل المنتج السياحي التونسي لا يستقطب إلا الشريحة ذات الأفق الفكري المحدود؟

دولتنا أرادت من بين الحلول للنهوض بمردودية السياحة أن تسمح للأجانب بشراء المساكن في المناطق السياحية للترفيه في مداخل السياحة ولقد سبق للمغرب قبل تونس أن التجأ إلى هذا الحل السيئ إذ ارتفعت أسعار العقارات عند البيع أو الكراء خاصة في مراكش بصورة مذهلة كما ارتفعت تكلفة المعيشة بالنسبة لسكان البلد وازدهرت السياحة الجنسية وأصبحت حارات وأنهج المدينة محرمة على سكانها الأصليين . فهل هذا هو المصير الذي نريده لبعض أحياء ومدن تونس؟

4- بلغت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس خلال عام 2006 حجما جمليا يقدر بـ1430,9 مليون دينارا تونسيا بعد أن كانت لم تتجاوز عام 2001 مبلغ 630 مليون ديناراً.

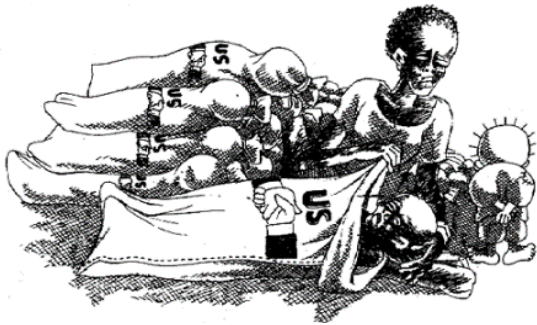
وقد وظفت أربعة أخماس هذا المبلغ تقريبا ( 79 % ) في الصناعات المعملية المصدرة ولم يجلب قطاع الطاقة إلا 2 % من تلك الإستثمارات فيما وظفت 10 % منها في قطاع الخدمات والملاحظ أن الإستثمارات الأوروبية بلغت 6053 مليون دينار خلال المخطط التاسع ، و تحتل المرتبة الأولى وهو ما يؤكد هيمنة أوروبا اقتصاديا على تونس وبلغت الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الثلاثة أشهر الأولى من هذه السنة مبلغ 280,3 مليون دينار مقابل 163 مليون دينار فقط خلال الثلاثية الأولى من عام 2006 أي بزيادة تبلغ 72 %.

### إهتمام متزايد للرأس المال الفرنسي بتونس

1- سيقوم وفد من المنظمة الفرنسية للأعراف ( ميداف ) بزيادة إلى تونس من 18 إلى 20 جوان القادم تهدف دون شك إلى دعم حضور مصالح الإحتكارات الفرنسية بتونس.

2- بعد "جيان " و"كارفور " الشركتين الفرنسيتين المختصتين في التجارة بالتفصيل ، تستعد " بريكوراما" الفرنسية لفتح فرع لها ببلادنا في نهاية عام 2007 مساحتها تغطي 10.000 مترا مربعا وسيقع تسويق جميع المواد الخاصة بالمنازل ولم تتوقر لدينا إلى حد الآن معرفة من سيكون الشريك التونسي للمؤسسة الفرنسية. ولا شك سيساهم انتصاب المؤسسة المذكورة في إفلاس صغار التجار التونسيين مثلما فعلت ذلك المؤسسات " جيان " و" كارفور " وستتولى جميع هذه المؤسسات الإمبريالية تصدير المرباح التي ستحققها خارج تونس بطبيعة الحال دون دفع الضرائب.

3- تعترم المجموعة المالية " أكور " الناشطة في ميدان الفنادق القيام بإستثمارات جديدة في تونس وذلك ببناء وحدتين فندقيتين الأولى في تونس والثانية في جربة وتجديد نزل بتوزر، يشار إلى أن " أكور " تستغل الآن عدة نزل إما بوصفها مالكة أو متسوغة وتعتبر من أبرز المستثمرين الأجانب في قطاع السياحة التونسية



### قروض وإستثمار

1- أسند اليابان في المدة الأخيرة قرضين إلى تونس الأول بمبلغ 5.260 مليون يان ياباني ( 58 مليون دينار تونسي ) وسيخصص للتصرف في الموارد المائية بواحات الجنوب والثاني يبلغ 6277 يان ( 69 مليون دينار تونسي ) وهو يهدف إلى تمويل الإستثمارات في القطاع الخاص.

2- منح البنك الإفريقي للتنمية قرضا بـ100 مليون أورو للشركة التونسية للبنك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لضمان المكانة التي يحتلها البنك المذكور في السوق المصرفية التونسية وحسب المصدر سيساهم هذا القرض في خلق 5000 موطن شغل ( أي 20000 أورو لموطن الشغل الواحد ) . هذا وقد أقرض البنك الإفريقي لتونس منذ 1968 مبلغا جمليا يقدر بـ6680 مليون دينار .

3- اقترضت المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية مبلغ 150 مليون دولار من مجمع بنوك ( 8 بنوك أجنبية و 4 بنوك محلية ) تقوده المؤسسة البنكية الأمريكية سيتي بنك وسيستثمر هذا القرض في قطاع البترول وسيستد هذا القرض في مدة 5 أعوام .

ويشار إلى أن البنوك الأجنبية المشاركة في القرض تتحد من اليابان وأوروبا وأمريكا والمشرق والمغرب العربيين .

## العراق، سنة رابعة احتلال

بأوامر الحاكم العسكري أو المدني الأمريكي. اما المواطن العراقي فإنه يحاول أن يفرّ بجلده من فرق الموت المحليّة والمستوردة التي تتصيده في الطريق وفي الأسواق وفي أماكن العبادة وفي بيته أيضا، وإذا تمكّن من الفرار بجلده فإنه يبحث عن قوته اليومي الذي أصبح الحصول عليه أصعب من فترة الحصار والحصص التموينيّة، خاصة وأنّ الحصول على شغل أصبح بعيد المنال. لقد اعلنت المجلة العلميّة البريطانيّة "لانسييت" أن ما لا يقل عن 650 ألف عراقي توفوا بشكل غير طبيعي حتى نهاية 2005. هناك حوالي ألف باحث ومهندس وتقني وأستاذ جامعي اغتيلوا منذ الإحتلال. أما برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي فإنه نشر الأرقام التالية في بداية 2007 : 50 بالمائة من القوى العاملة في حالة بطالة كاملة، 40 بالمائة من السكان يعيشون بأقل من دولارين في اليوم (5 بالمائة من السكان بأقل من دولار واحد) مع نسبة تضخم بلغت 60 بالمائة، 4 ملايين لاجئ خارج العراق أو مهجّر من مناطق السكن الأصليّة، على مستوى الحكومة المنصّبة فإن 16 مليار دولار اخفت بدون وثائق أو مستندات. كما قامت أمريكا بخصخصة القطاع العام وأصدر "بول بريمر" قرارا بخصخصة قطاع النفط غير أن تنفيذ ذلك اصطدم بمعارضة عمال النفط، كما تمّت خصخصة الحرب إذ أن ثلث القوّات المتواجدة في العراق جاءت عن طريق شركات متعاقدة مع الجيش الأمريكي والبريطاني لتشغيل مرتزقة في عمليات عسكريّة وحراسة أنابيب النفط...

رغم ضخامة عدد القوّات والعتاد فإن مقاومة الإحتلال بدأت بسرعة ولم يقابل الجنود الأمريكيون بالترحاب والورود كما كانوا يروّجون-أو يتوقّعون- بل سرعان ما بدأت العمليات العسكريّة ضدّهم مما جعل الإحتجاجات (ضدّ الحرب) العالميّة و خاصة الأمريكيّة منها، تتواصل بدون هوادة، ورغم اصطفاك بعض القيادات التقليديّة والقوى الطائفيّة والأحزاب المقتنعة بقناع الإسلام، فإنّ المقاومة ضمت كذلك كافة الأطياف من اليسار الماركسي إلى البعثيين والناصريين والوطنيين على مختلف مشاربهم. ورغم العمليّات العسكريّة الأمريكيّة الضخمة والمداهمات والحصار المستمرّ لعديد المناطق والمحافظات والمدن واستعمال الأسلحة المحرّمة و الفأثاكة (الأنبار، بغداد، الفلوجة) فإنّ عمليّات المقاومة تطوّرت نوعيا وأصبحت المروحيّات الأمريكيّة تصاب باستمرار. و "المنطقة الخضراء" تلك القلعة التي يتحصّن بها الأمريكيان وعمالؤهم أصبحت هدفا للعديد من الهجمات النوعيّة. ورغم تكثّم القوّات الأمريكيّة عن خسائرها وعن عدد الجرحى فإنها أصبحت تلاقى صعوبات في تجنيد الشبان

في التاسع من أبريل-نيسان 2003 ، تسلّق جندي أمريكي تمثال صدام حسين في ساحة الفردوس ببغداد ولف رأس التمثال بالعلم الأمريكي ثم غيّره بعد لحظات بالعلم العراقي. كان هذا المشهد يخضع لسيناريو معدّ سلفا وبعناية هوليوديّة، والمشهد موجّه إلى الجماهير العربيّة وكذلك الأنظمة. ما لم يكن مخططا له ومعدّا سلفا ولا متوقعا هو ذلك العدد الضئيل من المتفرّجين المتناثرين حول التمثال وأغلبهم من الصحفيين الأجانب الذين صاحبوا الغزاة على دباباتهم. كانت تلك إشارة أمريكيّة للعالم توحى بعودة أشكال الإحتلال المباشر وعدم الإكتفاء بالإستعمار غير المباشر. مرّت اربع سنوات على هذا المشهد والعراق محتلّ وعدد القوّات الأمريكيّة في تزايد، فما هو المشهد اليوم؟

احتلال العراق يدخل ضمن مخطط "مشروع الشرق الأوسط الكبير" المكمل لاتفاقيات سايكس بيكو بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وبعد سقوط الأنظمة التي جاءت بها حركات التحرّر. هذا المخطط يستهدف الوطن العربي للسيطرة على خيراته التي تعتبرها الإمبرياليّة الأمريكيّة جزءا من "أمنها القومي"، وللإستفراد به بعيدا عن المنافسة المحتملة لأوروبا والصين وروسيا والهند، والحليف الوحيد الذي يمكنها التعويل عليه في المنطقة هو الكيان الصهيوني، أما الأنظمة العربيّة وتركيا فهم حلفاء غير مضمونين رغم القواعد العسكريّة الأمريكيّة المنتشرة لديها. ولذا لجأت لتفعيل دور ما يسمى بالإسلام السياسي المعتدل.

لقد سعت أمريكا في تفكيك العراق والقضاء على مقوّمات الدولة وتفكيك المجتمع وتجزئته والعودة به إلى ما قبل 1958 ، فالحصار الذي دام 12 سنة بين عدوان 1991 و احتلال 2003 أثر على بنية الإقتصاد والمجتمع العراقيين لكنّه لم يقض على مقوّمات الدولة رغم انفصال كردستان الفعلي وتدني مستوى الأداء والخدمات... تعمل أمريكا على تقسيم الشعب وتأجيج الحروب الجانيّة بين فئاته، بمساعدة من جاؤوا على دباباتها من العراقيين وبعض الأنظمة المجاورة. تدهور الوضع الإقتصادي والتعليمي والصحي والغذائي، وأصبح الماء الصالح للشرب والكهرباء والبنزين عملة نادرة في بلاد كانت تستورد القوّة العاملة ويقارب مستوى العيش فيها الدول الأوروبيّة المصنّعة. أما الحريّات السياسيّة والديموقراطيّة التي وعدت بها أمريكا العراقيين فإنها عوّضتها لهم بنظام محاصصة طائفيّة وعشائريّة ياتمر القائمون على تنفيذه

تحاول استعمال القوى المساندة لها والتي تتقاطع مصالحها معها للقيام بالمهام القذرة مكانها.

### الجزائر

التفجيرات الإجرامية التي حدثت في الجزائر يوم الأربعاء 11 أبريل 2007 وتبناها ما يسمى بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، والتي خلّفت أكثر من 30 قتيلًا وأكثر من مائتي جريح أنتت في ظرف سياسيّ دقيق فقد تزامنت مع تراجع الحكومة الجزائرية عن قانون المحروقات الذي كان سيفتح المؤسسات النفطية الجزائرية أمام الشركات الأجنبية، كما تزامنت مع رفض الجزائر لإقامة القيادة العسكرية الأمريكية بإفريقيا على أراضيها. وكانت ردود الفعل على هذه التفجيرات عديدة. أولها وأهمها ذلك الطوفان الشعبي الراض لجرائم الإرهاب والذي برز في المظاهرات الحاشدة التي عرفتها أغلب المدن الجزائرية.

وثانيها، مسارعة السفارة الأمريكية بتوزيع بيان على رعاياها في الجزائر وتمّ نشره على الانترنت يحذر من تفجيرات جديدة في مقرّ البريد المركزي ومقرّ التلفزيون، وهو ما أحدث حالة من الإرباك، وقد تمّ ذلك دون أدنى تنسيق مع السلطات الجزائرية في ما يسمّى "سياسة محاربة الإرهاب" وقد ردت السلطات الجزائرية بشدة فاستدعت الخارجية الجزائرية القائم بالأعمال الأمريكي مساء الأحد 2007/04/15 واحتجّت على ذلك الصنيع كما انتقد وزير الداخلية الجزائري السلوك الأمريكي إزاء الأحداث واعتبره غير "بئاء ويفتقر إلى المسؤولية" ويسعى "لبثّ الخوف بين السكان".

وقد ربط عديد المحللين الموقف الأمريكي بالسعي لتوظيف التفجيرات لخدمة أهداف سياسية واقتصادية وعسكرية هيمنية إذ لم تعد الأطماع الأمريكية في مصادر الطاقة الجديدة خافية وخاصة بإفريقيا، كما أن استعمال تعلقة مدّ الحرب على الإرهاب إلى بلاد المغرب العربي تقسح المجال أمام النفوذ الأمريكي وتبرّره، وتخفف الضغط على الإدارة الأمريكية وتصرف الأنظار عن تخبطها في المستقبل العراقي.

ولكن تراجع الجزائر عن الخصخصة في ميدان الطاقة ورفض القواعد العسكرية الأمريكية على أراضيها قلب المعطيات فكان السلوك الأمريكي متناسقا مع الرغبات الأمريكية في المنطقة.

لإرسالهم إلى العراق (وأفغانستان). ورغم الإغراءات (خاصة للشبان الفقراء من المهاجرين و من السود) فإنّ عدد رافضي الخدمة يتزايد. ومنذ سنة تقريبا أصبحت أمريكا وحكومتها المحلية المنصبة تواجه المزيد من الإضرابات العمالية والإعتصامات والمظاهرات احتجاجا على ظروف العمل والأجور التي تدهورت واحتجاجا على موجة الخصخصة للمؤسسات العمومية، وللسنة الثانية على التوالي فإنّ المظاهرات المطالبة بانسحاب القوات الأمريكية تسقط مئات الآلاف من العراقيين.

أما الحكومة المحلية العميلة في كردستان فإنها أصبحت تلاقي معارضة متعاضمة من قبل العمال والموظفين والمتقنين احتجاجا على تدهور ظروف الحياة وغياب الحريات الأساسية الفردية والجماعية والمحاکمات الإعتباطية والإعدامات لمعارضيه.

لقد بدأت الإمبريالية الأمريكية تعترف بفشل مخططاتها في العراق وتحولّ إجماع الحزبين الديموقراطي والجمهوري إلى شرح في المؤسسة الأمريكية وانتقلت حكومة "طوني بليز" من المساندة المطلقة إلى المساندة النقدية وتبعتها بعض حكومات أوروبا الوسطى والشرقية التي كانت لا تلوي العصا الغليظة التي تمسك بها أمريكا. إن هذا التحول لم يحصل إلا بفعل المقاومة العراقية، ولذلك فإنّ هزيمة أمريكا في العراق تعتبر هزيمة لمشروعها العدوانية وضربة قاسية للإمبريالية المهيمنة في الظرف الحالي (الإمبريالية الأمريكية)، من شأنها أن تعطي نفسا وأملا للشعوب المضطهدة التي تناضل من أجل تحريرها الوطني والسيطرة على خيراتها، وتقدير مصيرها، وهو ما يحصل حاليا في مناطق من أمريكا الوسطى والجنوبية، حيث يصعب على الإمبريالية الأمريكية فتح العديد من الجبهات في نفس الوقت، بينما هي غارقة في العراق وأفغانستان، وبعد العدوان الأخير على لبنان وما أصاب الجيش الصهيوني من النكسات فإنّ المغامرة ضدّ سوريا أو إيران أصبحت أصعب من ذي قبل. أما في السودان والصومال فإن أمريكا



## قمة الرياض والدور السعودي

### الظروف السياسية لانعقاد القمة :

على لبنان في صانفة 2006 , مما اعتبره القادة الصهاينة تشجيعاً لهم لكسر أشكال المقاومة في فلسطين وغيرها, وانعقاد القمة يأتي بمثابة تكريس لهذا النهج المعادي لأي شكل من أشكال المقاومة العربية للإحتلال والهيمنة.

9- أرادت السعودية أن تثبت أنها قادرة على منافسة إيران (أو حتى مصر) كقوة جهوية لا يجب تجاهلها من قبل أمريكا ومن ورائها القوى الأخرى والأمم المتحدة.

### - النتائج السياسية للقمة :

1- تكريس فكر الهزيمة والتخلي عن الحد الأدنى من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بشكل خاص وللشعوب العربية بشكل عام, والتماذي في التنازل المجاني عن حقوق الشعوب.

2- إنقاذ الكيان الصهيوني وأمريكا من ورطة داخلية وخارجية فالكيان الصهيوني يعاني من نتائج فشل اعتدائه على لبنان وأمريكا تعاني من الورطة التي نتجت عن احتلالها المباشر للعراق وأفغانستان وتأثير ذلك على الرأي العام الداخلي والخارجي .

3- التماذي في المزيد من التنازلات المجانية بينما يطالب العدو الصهيوني باستمرار بمزيد من التنازلات دون التجاوب مع "النوايا الحسنة" للأنظمة العربية بل بالعكس فإنه يقوم بضمّ مزيد من الأراضي والتقتيل والتعجير.

4- إذا سلمنا جدلاً بأن هدف الأنظمة العربية هو "تطبيق قرارات الشرعية الدولية" فإن الأجدى لها أن تطالب أولاً بتطبيق القرار 194 المتعلق بحق العودة للاجئين والذي ارتبط بقبول الكيان الصهيوني في الأمم المتحدة بتطبيقه, إضافة إلى أن القرارات الدولية الصادرة لا يمكن مناقشتها ثانية ولكن النقاش لن يتعلق إلا بكيفية تطبيقها.

5- مواصلة التنازلات التي بدأت منذ السبعينات بالإعتراف العلني بالكيان الصهيوني دون مقابل سوى رضا الولايات المتحدة وتعويض اللات الثلاثة لقمة الخرطوم (رغم ديماغوجيتها) بنعم مستمرة ومتواصلة غير مشروطة.

6- ضرب المقاومة العراقية واللبنانية والفلسطينية والإيحاء بأن مقاومة الإحتلال ضرب من العبث ولا يمكن أن تأتي بنتائج والأحرى بنا قبول الواقع المفروض بقوة السلاح واستجداء الأعداء عوض النضال والمقاومة لتغيير ميزان القوى.

7- أظهرت هذه القمة أن توقيتها ومكان انعقادها وجدول أعمالها ناتج عن إملاءات أمريكية-صهيونية (بواسطة وزيرة خارجيتها التي أصبحت مقبلة بالمشرق العربي) وبالتالي فإن نتائجها لا تخدم إلا المصالح الصهيونية الأمريكية.

1- انعقدت هذه القمة بالرياض (وليس بمصر) بدعوة من السعودية التي لعبت دوراً في مفاوضات تشكيل "حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية" بعد اتفاق مكة بين الفصائل الفلسطينية وخاصة بين فتح وحماس.

2- جاء هذا النشاط الدبلوماسي السعودي للوقوف في وجه إيران التي أرادت استثمار علاقاتها مع سوريا وحزب الله وحماس لتطور علاقاتها العربية: إيران ساندت (سياسياً ومالياً) حكومة حماس وقت الحصار الدولي وبرهنت أنه لا يمكن تجاهلها في الملفات العراقية والسورية واللبنانية والفلسطينية.

3- للسعودية مشاكل داخلية مع المطالبين بالإصلاحات السياسية ومع الفرق المسلحة التي تهدد الوضع السياسي الجامد والمصالح الاقتصادية للنظام, ولها كذلك مشاكل خارجية مع جيرانها الذين ما عادوا يقبلون هيمنتها التقليدية في الخليج.

4- النقطة الوحيدة المطروحة في جدول الأعمال ليست جديدة بل هي إحياء لنفس الوثيقة التي طرحت في قمة بيروت عام 2002, أي بضعة أشهر بعد الحادي عشر من سبتمبر-أيلول 2001 وبعد اتضاح نوايا واشنطن باجتياح المنطقة العربية عسكرياً, معتمدة في ذلك على حليفها الثابت الوحيد أي الكيان الصهيوني, مبدية استعدادها للتضحية ببعض الأنظمة العربية الموالية لها إذا اقتضت مصالحها ذلك.

5- قدّم هذه الوثيقة في بيروت الملك الحالي للسعودية الذي كان ولياً للعهد آنذاك, كعربون ولاء لأمريكا رغم النوايا العدوانية المعلنة وبداية تطبيق "مشروع الشرق الأوسط الكبير" والتحصير لاحتلال العراق.

6- جاء توقيت القمة في ظرف عالمي تميّز بتعنت العدو الصهيوني, وبالحصار المفروض على الأراضي المحتلة سنة 1967 وتهديد السودان واحتلال الصومال والتدخل السافر في لبنان من قبل أمريكا وحلفائها ...

7- احتضار الجامعة العربية كإطار وكيان وعجزها حتى على عقد لقاء أو إصدار بيان استنكار ضد العدوان على الدول العربية أو التهديد والتقسيم والتدخل في الشؤون الداخلية مثلما يحدث في السودان ولبنان.

8- السعودية وحلفاؤها (الأردن ومصر) اتخذوا مواقف معادية للمقاومة اللبنانية أثناء العدوان السافر

## أمريكا الجنوبية المتمردة

الدولارات<sup>(2)</sup>. كل هذه المصاعب لم تمنع النظام الاشتراكي في كوبا من تحقيق نجاحات معتبرة أساسا في التربية والصحة العمومية والتضامن الدولي لكنها دفعت النظام إلى التصلب أكثر من اللزوم ولتفضيل التحالف مع الاتحاد السوفياتي لأكثر من 20 سنة لتجنب العزلة السياسية والحصار الاقتصادي المضروب من قبل الولايات المتحدة.

ولقد ولد الانهيار المفاجئ لهذا الحليف سنة 1991 مصاعب جديدة لكوبا لكنها لا تزال صامدة فباستثناء التجربة الكوبية أجهضت بالعنف كل المحاولات الديمقراطية الأخرى لتغيير شكل الملكية ولتوزيع ثروات هذه القارة بصفة عادلة . فلماذا نجحت اليوم التجارب التي فشلت منذ عقود؟ وما السبب في اكتساح هذه الموجة الحمراء أو الوردية للعديد من الدول دون أن توقف كما حصل سابقا؟ وما الذي تغير إذن؟

1. المعطى الأول الرئيسي هو فشل التجارب النيولبرالية المتطرفة التي طبعت مرحلة التسعينات في كل أمريكا اللاتينية. ففي عديد من الدول اتسمت هذه السياسات بعملية نهب مركزية وبتفكير مكثف للطبقات الشعبية والمتوسطة وبتدمير كامل للصناعة الوطنية الهشة وفي نهاية الأمر نهب ثروة الشعوب. ففي بوليفيا والاكوادور والبيرو والأرجنتين أدت انتفاضات مدنية عارمة إلى الإطاحة برؤساء منتخبين عبر صناديق الاقتراع لأنهم تصوروا أن فوزهم في الانتخابات يطلق أيديهم للتصرف على أهوائهم وبالتالي إلى التراجع عن الوعود التي تقدموا بها للناخبين. وفي هذا الإطار تعتبر الانتفاضة الشعبية في الأرجنتين في 21 ديسمبر 2001 التي أدت لرحيل الرئيس فرناندو دي لاروا وأساسا انهيار السياسات النيولبرالية المطبقة بين سنتي 1989 – 1999 من قبل كارلوس منعم بالنسبة لأمريكا اللاتينية زلزالا سياسيا لما يعنيه من رفض نهائي لكل شكل من أشكال الحكم الاستبدادي والاشعبي.

2. المعطى أساسي الآخر يتمثل في أن الولايات المتحدة التي تعتبر أمريكا اللاتينية "حديقته الخفية" قد حوّلت منذ حرب الخليج 1991 وخاصة منذ 11 سبتمبر 2001 الجانب الأساسي من اهتمامها الجيوبوليتيكية نحو منطقة الشرق الأوسط والشرق الأدنى أين يوجد أهم احتياطي عالمي من النفط ومعظم الدول "المارقة" (العراق – إيران – سوريا – وكوريا) وبؤر الإرهاب الدولي على حدّ زعمها.

3. والمعطى الثالث الذي جعل واشنطن تحوّل اهتمامها عن أمريكا اللاتينية هو سعيها للانتشار والتمركز العسكري والسياسي في أوروبا الوسطى والشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية في سعي منها لمزيد إضعاف روسيا والاتحاد الأوروبي عموما وفرنسا وألمانيا خصوصا.

تعرف أمريكا الجنوبية عصرا سياسيا ذهبيا فعلى مدى تاريخها المأساوي، ومنذ بداية القرن التاسع عشر لم تعيش هذه المنطقة فترة مماثلة من السلم المدنية النسبية مما أدى إلى تمتين الديمقراطية السياسية.

منذ انتخاب السيد هوغو شافيز لرئاسة فنزويلا سنة 1998 سمحت صناديق الاقتراع في عديد الدول بانتخاب أو إعادة انتخاب مرشحين من اليسار أو من يسار الوسط (السيد نستور كيرشنار في الأرجنتين، السيد اناسيو لولادا سيلفيا في البرازيل، السيد تاباري قاسكاز في الأوروغوي، السيد مرتان توريجوس في الباناما، السيد ايقو مورالاس في بوليفيا، السيدة ميشال باشلي في الشيلين والسيد دنيال اورتيغا في نيكاراغوا).

وفي بلدان أخرى مثل المكسيك فإن ممثل اليسار السيد مانويل لوبازا اوبرادور انهزم بفارق 0.56 بالمائة من الأصوات في انتخابات خيمنت عليها احتمالات التديليس. وحتى في البلدان التي فاز فيها مرشح اليمين (إعادة انتخاب السيد الفارو ليريب في ماي 2006 بكولومبيا) فإن النتائج التي تحصل عليها مرشحو اليسار كانت مرتفعة جدا.<sup>(1)</sup>

إنها وضعية جديدة، فمنذ أمد غير بعيد وبتعلات مختلفة كانت الانقلابات العسكرية -وأخرها محاولة الإطاحة بالرئيس شافيز في أبريل 2002، أو التدخلات العسكرية المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية وأخرها في ديسمبر 1989 ضدّ رئيس بنما مانويل نوريغا - تضع حدا وبسرعة لكل مشروع إصلاح اقتصادي واجتماعي حتى ولو تمّ اختياره ديمقراطيا من أغلبية الناخبين. وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن الرؤساء الأربعة المنتخبين بصفة ديمقراطية (جاكوب اربانز في غواتيمالا، خوانيو غولارت في البرازيل، خوان بوش في جمهورية الدومينيكا وسلفادور البيندي في الشيلي) وقعت الإطاحة بهم عبر انقلابات عسكرية مدعومة من قبل واشنطن لمنع تطبيق إصلاحات هيكلية جذرية في مجتمعات تفتقر للعدالة والمساواة، إصلاحات تضرّ حتما بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وتحديث تغييرا في مستوى التحالفات لا تحبّذه واشنطن خاصة في فترة الحرب الباردة (1947 – 1989) وفي هذا الإطار فإنّ تجربة يسارية وحيدة صمدت، إنها تجربة كوبا ولكن بأيّ ثمن! لقد كان على هافانا أن تتخطى العديد من المحن والمؤامرات: هجوم مرتزقة مدعومين من قبل الولايات المتحدة سنة 1961 عرف بحادثة خليج الخنازير، حظر تجاري مدمر قامت به واشنطن لوجدها مدة 45 عاما، عملية لي ذراع دبلوماسية وعسكرية كانت إحدى تمظهراتها أزمة الصواريخ في أكتوبر 1962 التي أوصلت العالم إلى عتبة حرب بين واشنطن وموسكو، إضافة إلى هجمات إرهابية متواصلة تسببت في 3000 قتيل وأضرار جسيمة للاقتصاد الكوبي بمليارات

2 اثنان من الإرهابيين المعادين لكوبا "لويس بوسادا وكاريل وارلندو بوش" يعملان لصالح المخابرات الأمريكية قاما بتفجير طائرة كوبية في الجو في 6 أكتوبر 1976 مما أسفر عن مقتل 73 شخصا، ومازال هذان الإرهابيان يتمتعان في فلوريدا أين يقيمان بحماية السلط الأمريكية التي ترفض محاكمتها أو ترحيلهما.

1 اقرأ "أمريكا اللاتينية الانعطاف نحو اليسار" مجلة حركات عدد 47-